Corrections in Source Structures by the Commentators of Al-Shafi'i in the Eighth Hijri Century

Researcher: Hadeel Najm Abdullah
University of Basrah / College of Education / Qurna
E-mail: hh3075112@gmail.com

Supervisor: Prof. Dr. Ahmed Abdullah Nuh
University of Basrah / College of Education / Qurna
E-mail: aljarah.Ahmed@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This research discusses the corrections made by the commentators of Al-Shafi'i on the structures of sources, in terms of structures that were not mentioned by the author, or those he alluded to without elaborating on them. The commentators addressed this issue and also in the author's unrestricted statements that may require clarification. They also addressed the differences in jurisprudential schools, as some commentators made corrections that deviated from the author's school of thought, deeming them to be correct. Furthermore, they corrected words that the author omitted. This occurred in the sources of the triad, the augmented triad, the Meem source, the sources of the quadruple, and matters of disagreement, such as repetition and circulation.

Key words: Corrections , sources , Al-Shafi'i's Al-Risala , commentators of the eighth Hijri century.

الاستدراك في أبنية المصادر عند شرّاح الشّافية في القرن الثّامن الهجري(*)

الباحثة: هديل نجم عبد الله أ.د. أحمد عبد الله نوح
جامعة البصرة / كلية التربية / القرنة
E-mail: hh3075112@gmail.com E-mail: aljarah.Ahmed@uobasrah.edu.iq

الملخّص:

يتناول البحث استدراكات شراح الشافية على ابن الحاجب في أبنية المصادر، من حيث الأبنية التي لم يذكرها المصنف، أو التي أشار إليها من دون أن يفصّل فيها القول، فتصدّى الشّرّاح لذلك، وكذا في إطلاقه القول من دون تقييد وقد يحتاج لذلك، ومن حيث اختلاف المذاهب فقد استدرك بعض الشّرّاح مذهبا مغايرا لمذهب المصنف؛ إذ يراه الصواب، وكذلك استدركوا ألفاظا أغفل عنها المصنف، وكان ذلك في مصادر الثلاثي، والثلاثي المزيد فيه، والمصدر الميمي، ومصادر الرباعي، وما أُختلف فيه، نحو: التّردّاد، والتّجْوَال.

الكلمات المفتاحية: الاستدراك ، المصادر، شافية ابن الحاجب، شراح القرن الثامن الهجري.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة: **استدراكات شراح الشافية في القرن الثامن الهجري.**

المقدّمــة:

كثرت الشروح على شافية ابن الحاجب ولاسيما في القرن الثامن الهجري؛ ممّا جعلناه مجال الدراسة، فقد تناول البحث الشروح المطبوعة في هذا القرن، التي هي ستة شروح، وهي الأشهر والأكثر أهمية ، التي عنت بها الدراسات الصرفية كثيراً، فخُصّت لها البحوث، وأُفردت لها المؤلفات، وكان لنا نصيب منها، فبعد قراءتنا للشروح وقفنا على استدراكات كثيرة للشراح على المصنف، فخصّص هذا البحث لما استدركوه في أبنية المصادر.

وفي تعريف الاستدراك قال الجرجاني: (الاستدراك : في اللغة طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح رفع توهُّمٍ تولَّدَ من كلام سابق)[1]، واستدرك الرأي والأمر إذا تلافى ما فرّط فيه من خلل أو نقص، وفي كلام الفقهاء هو: إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خلل أو قصور أو فوات[2]، وقد أفاد هذا الاستعمال في علم الصرف بتلافي ما حصل من نقص أو فوات في مصنفات علمائنا الأعلام، كما حصل في الشافية، وشروحها.

والشافية: هي مقدمة وجيزة في علم الصرف، وهي من مصنفات ابن الحاجب الشهيرة، صنفها على غرار الكافية في علم النحو، ضمّت جميع أبواب التصريف ما خلا (الأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل)، فقد تقدّم ذكرها في الكافية.

أمّا شروحها في القرن الثامن الهجري فهي: شرح ركن الدين الحسن الأستراباذي(ت ٧١٥هـ)، وشرح الخضر اليزدي (ت٧٢٠هـ)، وشرح الحسن بن محمد النيسابوري المعروف بالنظام(ت ٧٢٨هـ)، وشرح محمود بن محمد الأراني الساكناني (ت ٧٣٤هـ)، وشرح أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، وشرح عبد الله بن محمد نقرة كار (ت ٧٧٦هـ).

منهج البحث هو الوصفي التحليلي، إذ نرد قول المصنف ، ثم نرد الاستدراكات التي جاءت عليه من قبل الشراح، ثم نحلل المسألة ونأتي بآراء العلماء، لنتبيّن فيما إذا كان الاستدراك ناهضا أو لا.

مصادر الثلاثي :

قال ابن الحاجب في المصدر:(أبنية الثلاثي المجرد كثيرة ، نحو: ...)[٣]

ثم ذكر أربعة وثلاثين بناء، اثنان وثلاثون بناءً ذكرها سيبويه في الكتاب[٤]، قال الزمخشري:(أبنيته في الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناء)[٥]، ثم زاد ابن الحاجب بناءين هما: بُغَايَة و كَرَاهِية.

واستدرك عليه ركن الدين ما أورده ابن القطاع من أبنية المصادر،إذ قال:(أعلم أنّ ابن القطاع زاد على ما ذكره المصنف واحدا وستين بناء)[٦].

ثم قال الشارح:(ذكر ابن القطاع أنه يجيء من الفعل الواحد أربعة عشر مصدرا ، نحو: شنئته شنأ وشنا وشِناً وشَناً وشناء وشناءةٌ ومشنا ومشنئة ومشنأةٌ وشنأةٌ وشنأناً وشناناً وشُنأنا وشِنأنا) [٧].

مصادر الثلاثي لا تخضع لقوانين محددة وأوزانها كثيرة، وكثيرا ما يكون للفعل الواحد أكثر من مصدر، ولا يمكن معرفته إلا بالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم، لذلك ذهب أكثر العلماء إلى أنها سماعية ، ليس لها قياس ، ومنهم من رأى أن هناك أوزانا وردت عليها مصادر كثيرة ، فجعلوها قياسية ، وهذا ما استثناه ابن الحاجب في قوله:(إلا أن الغالب في فَعَلَ اللازم ، نحو: رَكَعَ على رُكُوع ، وفي المتعدي ، نحو: ضَرَبَ على ضَرْب، ...الخ)[٨] ، وذكر ما شاع في (فَعِلَ)، فاللازم ، نحو: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمتعدي، نحو : جَهِلَ على جَهْلٍ ، وفي الألوان والعيوب ، نحو: سَمِرَ على سُمْرَةٍ ،أَدِمَ على أُدْمَة ، وأما (فَعُلَ) ، نحو: كَرُمَ على كرامة [٩]غالبا، ولا يصح القياس على تللك الأوزان قبل الرجوع إلى ما سمع عن العرب فإذا جاء عن العرب مصدر مسموع اقتصر عليه، وإذا لم يوجد قيس على تلك الأوزان[١٠].

فالمصدر لا يدخل تحت قياس لذلك كثر الاستدراك فيه كالتي استدركها ابن القطاع، ثم أنّ اختلاف اللهجات بين القبائل أحد أسباب تعدد مصادر الفعل الواحد ، قال ابن المؤدب:(والمصدر لا يدرك إلا بالسماع ، فإذا ورد عليك فعْل واقع من فَعَلَ يَفْعَلُ أو فَعَلَ يَفْعِلُ، ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على(الفَعْلِ) أو على (الفُعُول) ، (فالفَعْل) مذهب أهل نجد، و(الفُعُول) مذهب أهل الحجاز ، تميم وأشباهه، هذا قول الفراء)[١١].

مصادر المزيد فيه :

- **مصادر فَعَّل**

ذكر ابن الحاجب أربعة مصادر لهذا الفعل وهي: تَفْعيل و تَفْعِلَة ، نحو : كرّم تَكْريما، وتَكْرِمة ، وعلى فِعّال، وفِعَال، نحو : كذّبَ كِذّابا ، وكِذابا[١٢].

وأضاف ركن الدين (فَعَال)، وهو ليس بمصدر ، قال:(هو اسم ينوب مناب المصدر ، نحو : سَلّمَ سَلَاما ، وكلّمَ كَلَاما)[١٣].

وقال الخضر اليزدي: (قولهم: سلّمتُه سَلَاما بمعنى التسليم، وهو اسم مصدر، ومنه قوله تعالى:((فتعالين أمتعكنّ وأسرحكنّ سَرَاحا جميلا)) {الأحزاب: من الآية ٣٨ } ، بمعنى التسريح ، وليس الفَعَال بمصدر فَعّل)[١٤].

ولأنّ (فَعَال) ليس بمصدر لـ(فَعّلَ) وإنما ينوب منابه، فقليل من أورده ، قال الجرجاني: (ووَدَاع وَسَرَاح اسم ينوب مناب التوديع والتسريح)[١٥] ، وأورده الميداني، قال في مصادر (فَعَّلَ) :(ويجيء على فَعَال وهو اسم ينوب مناب المصدر)[١٦].

واضح أنّ (فَعَال) ليس مصدرا لـ(فَعّل)؛ لأنّه لا يشتمل على جميع حروف الفعل ظاهراً أو تقديراً، وقد ناب عن المصدر الأصلي الذي هو(التَفْعِيل)، كما تبيّن ذلك في الأمثلة المتقدمة ، فلا بأس بإضافة ركن الدين.

ثم استدرك ركن الدين مرة أخرى في مصادر(فَعّلَ)، فقال:(وأكثر ما يجئ المصدر على تَفْعِلة في الناقص نحو : وصّيتُه توصِية، ولا تحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى تَفْعِيل) [١٧]، كقول الشاعر :

فهي تُنَزيّ دلوها تَنْزِيّا كما تُنَزِيّ شَهلة صَبيّا[١٨]

وتابعه الجاربردي في ذلك، أما عبارة ابن الحاجب فهي:(والتزموا الحذف والتعويض في نحو : تعزيّة، إجازة ، واستجازة)[١٩] ؛ لذلك جاء استدراك اليزدي عليه في قوله هذا أي: (والتزموا الحذف والتعويض)، وجعل فيه نظراً إذ قال: (إنّ الحذف والتعويض في تعزية مبنيان على فرض كونها تفعيلا، ولا حاجة إلى الفرض، إذ هو مستدع لما الأصل عدمه، أعني الأصل عدم الحذف والتعويض ، فإذا الجدير أن يقال: إنّها تَفْعِلَة)[٢٠]، ووافقه النظام ، بقوله:(والأصوب أن يقال : إنّه على وزن تَفْعِلَة ، مثل تَكْرِمَة، من غير حذف وتعويض)[٢١].

وكان ابن الحاجب قد أقرّ هذا الأمر في شرحه المفصل وجعل القول بالحذف والتعويض من التعسف، إذ قال:(والوجه أن يُحمل تَعزيَة على تَفعِلة ولا حاجة إلى أن يُحمل على التَفْعيل، ثمّ حذف اللام ثمّ عوض فإنّه تَعسف من غير حاجة)[٢٢].

(فَعّلَ)، له مصدران في الصحيح، هما: تَفْعِيل وتَفْعِلَة، نحو: تكريم و تكرمة، والتفْعِل الأصل ، أما إذا كان معتل اللام بالألف أو الواو فألزموه تَفْعِلة ، ولم يأتوا بالمصدر الآخر لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرة فيحتمل الثقل مع إمكان الإتيان بالمصدر الآخر، وهناك من قال بالحذف والتعويض، أي حذفت لام الكلمة وعوض عنها بالتاء[٢٣].

وابن الحاجب وإن فاته هذا في الشافية إلا أنّه أثبته في شرح المفصّل وإن عُدّ هذا من التناقض، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى اختلاف العلماء بين الحذف والتعويض وبين جعله على وزن تفعِلة من دون الحاجة إلى ذلك ، وكلا الأمرين ثابت عند العلماء .

- **مصدر تَفَاعَلَ**

وهو ما لم يذكره ابن الحاجب واستدركه عليه الشراح عدا الخضر اليزدي، وتقرير الأمر:أنه يجيء المصدر من(تَفَاعَلَ)على (تَفَاعُل)، نحو: تَقَاتَلَ تَقَاتُلا إلا أنه إذا بُني(التَّفَاعُلَ)و(التَّفَعُّلَ) من الناقص كُسرت العين منهما، نحو: تَمَنّى تَمَنِيّا ، وتَجَافى تَجَافِيا، لأن الناقص إن كان يائياً، لمجانسة الكسرة والياء، وإن كان واوياً ، فلأنّه يجب قلب الواو ياء، والضمّة التي قبلها كسرة ، لما ثبت في كلامهم أنّه إذا كان في آخر المتمكن واو قبلها ضمّة، قلبت الواو ياء والضمّة كسرة [٢٤].

أما الساكناني ، فقد جعل مراد ابن الحاجب من قوله:(ونحو: تَكَرّمَ على تَكَرُّمٍ)[٢٥]: ما أول ماضيه تاءٌ زائدة، ليدخل فيه نحو: تَدَحْرَجَ و تَبَاعَدَ ، فإن اشكل بنحو: التَمَنّي والتَتَاجي ، فإنّ العين كُسِر بعدما كان مضموماً ، فلا اعتداد به لعروضه[٢٦].

ثم اعترض على الشراح في كلامهم المتقدّم وهو:(أنّه يجب ضم ما قبل الآخر إلا في الناقص؛ لأنّ ما قبل الياء يجب أن يكون مكسورا)، قال:(باطل، لعروض الكسرة . بل الصحيح أن يقال: يجب استمرار ضمّه إلا في الناقص فإنّه يُكسر للتناسب مع الياء)[٢٧].

وقياس ما أوله تاء المطاوعة أن يكون مصدره على لفظ فعله مع ضم ما قبل الآخر إن كان صحيحا، سواء أكان من باب (تَفَعّلَ) على(تَفَعُّل)، نحو: تَجَمّلَ تَجَمُّلا، أم من باب (تَفَاعَلَ) على (تَفَاعُل)، نحو : تَخَاصمَ تَخَاصُما ، أو من باب (تَفَعْلَلَ)على (تَفَعْلُل)، نحو: تَدَحرَجَ تَدَحرُجا ، أو ملحقا به، نحو : تَبَيطَر تَبَيطُراً . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء، نحو: تدانى تدانِيا[٢٨].

لعلّ ابن الحاجب أوجز ما استدركه عليه الشراح في قوله : نحو: تَكرَّم على تَكرُّم، وأراد به كلّ ما أوّل ماضيه تاء زائدة – كما ذكر ذلك الساكناني – إذ أنّه لا يُغير من لفظه شيء سوى ضمّ ما قبل الآخر.

أما اعتراض الساكناني على الشرّاح ، فلا أرى له وجهاً ، إذ ليس في كلامهم ما يمنع عروض الكسرة، فظاهر كلامهم أنّه يُكسر ما قبل الآخر في الناقص لتناسب الكسرة والياء ، وهذا مراد الساكناني نفسه في كلامه المتقدّم.

- **مصادر الفعل المبدوء بهمزة وصل**

لم يذكر ابن الحاجب مصادر الفعل المبدوء بهمزة وصل وأشار إليها بعبارة:(والباقي واضح) [٢٩].

وقد استدرك الشرّاح على ابن الحاجب ما عبّر عنه بأنّه:(واضح)، ولكلّ منهم نصيب فيما استدركه وأضافه، فمنهم من اكتفي بذكر الضابط و إيراد بعض الأمثلة، ومن هؤلاء الجاربردي فقد أورد الضابط وهو: أن يُؤتى بالمصدر على حروف الماضي ، ويُكسر ما بعد الساكن الأول ويزاد قبل الآخر الف – وزاد نقرة كار– عليه : في غير الرباعي المجرد وفي غير تَفَاعَلَ ، نحو : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجا ، وانْطَلَقَ اِنْطِلاقا، واقْتَدَرَ اقْتِدارا ، احْرَنْجَمَ ، احْرِنْجاما[٣٠]، ووصفه الساكناني بأنه قياس مطرد ، ويسمى قياسا واضحا[٣١].

ومنهم من لم يكتفِ بذكر الضابط بل فصّل القول بذكر المصادر، ومن أولئك ركن، فقد أورد خمسة مصادر مما كان مبدوءاً بهمزة وصل، هي[٣٢]:

- (افْتَعَلَ)على (افْتِعَالٍ)، نحو: اكْتَسَبَ اكْتِسَاب .
- (انْفَعَلَ)على (انفِعَالٍ)، نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقا .
- (افْعَلَّ)على (افْعِلَالٍ)، نحو: احْمَرّ احْمِرَارا .
- (افْعَالّ)على (افْعِيْلَالٍ)، نحو: احْمَارّ احْمِيْرَارا .
- (افْعَوْعَلَ)على (افْعِيعَالٍ)، و الأصل فيه: افْعِوْعال ، قُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، نحو : اعْشَوشَبَ اعْشِيْشَاباً .

ولم تقلب في نحو:اجْلَوَّذ اجْلِوّاذاً ،للإدغام .

و أورد اليزدي المصادر التي أوردها ركن الدين، ثم قال: (فهذا الباقي من المصادر التي لم يذكرها لكون الكلّ عنده واضحاً، و ذكر له ضابطاً في شرحه ، فقال: تأتي بالمصدر على حروف الماضي إلا أنّك تكسر ما بعد الساكن الأول وتزيد قبل الآخر ألفاً)[٣٣].

أما النظام فقد جعل منه[٣٤]: الملحق (بتَدَحرَجَ) ، وكلها يُضم ما قبل الآخر من ماضيه ، كالتَّفَعْلُل ،و التَّفَوْعُل، و التَّفَيعُل، نحو: التَّجَلبُب، و التَّجَورُب ، والتَّشَيْطُن .

والملحق (بدَحْرَجَ)، على مثال ماضيه مع زيادة تاء التأنيث : كالفَعْلَلَة ، والفَوعَلة ، والفَيعَلة ، نحو : الشَمْلَلة ، والحَوقَلة ، والبَيطَرة.

والملحق (باحْرَنْجَمَ) .

ثم قال:(وكذا ما بقي من غير الملحق ، يزاد قبل آخر ماضيه ألف ، ويُكسر ما بعد أول ساكن منه من غير تغيير آخر)[٣٥] ، واستثنى ما يحدث فيه تغيير، من ذلك: افْعَنْلى فأنّ الألف تصير همزة ،

وافْعَوعَل فأنّ الواو تنقلب ياء، و افْعَالّ فأنّ الألف تصير ياء، نحو: الأسلنقاء، و الاغديدان، والاشهيباب[٣٦].

وقياس ما أوله همزة وصل: أن تكسر ثالثه، وتزيد قبل آخره ألفا، فينقلب مصدرا؛ نحو :اقتدر اقتدارا، واصطفى اصطفاء، فإن كان استفعل معتل العين، عمل فيه ما عمل في مصدر أفعل المعتل العين ، فتقول :استقام استقامة، واستعاذ استعاذة[٣٧] .

ومجموع الأبنية المبدوءة بهمزة وصل تسعة أبنية، ثلاثة منها ثلاثية مزيدة بحرفين ، هي : افْتَعَل ، وانْفَعَل ، افْعَلّ، وستة ثلاثية مزيدة بثلاثة أحرف، هي: اسْتَفعَل، وافْعَالّ، وافْعَنلل، و افْعَوعَل ، وافْعَلّ [٣٨].

أصاب الشراح في بيانهم وتفصيلهم فيما أوجزه ابن الحاجب بقوله: (والباقي واضح) ، فهو وإن كان واضحاً لديه فلا بدّ من شرحه وبيانه .

ولعلّ النظام النيسابوري زاد على ما أراده ابن الحاجب وقصده من عبارته؛ لأنّه قد ذكر مثالاً على المبدوء بتاء المطاوعة والمحتمل أنّه قصد الباب كلّه، أي كلّ ما يبدأ بالتاء ، ثم إنّه قد ذكر في هذا المحل ضابط المبدوء بهمزة الوصل في شرحه .

- **(التَّرداد والتَّجْوال والحِثْيَثى والرّمِيّا)**

قال ابن الحاجب: (ونحو: التّرداد والتّجوال ، والحثّيثى، والرّمِيّا للتكثير)[٣٩]، ومراده أن المصدر على وزن التَّفعَال ، والفِعّيلى، هو للتكثير والمبالغة لمصدره الأصلي وهو : الرَّد والجَوَلان والحَثّ والرَّميّ .[٤٠]

وذهب الساكناني في مراد المصنف بأنّها:(أسماء وُضعت للدلالة على تكثير أصل الفعل الثلاثي المجرد)[٤١] ، وقال اليزدي في بيان قصد المصنف: (يريد أنّ التّفعال والفِعّيلى معنى كل واحد منهما المصدر، ولكن لم يوضع مصدراً لباب من الأبواب، كوضع إفعال مثلا لأفْعَلَ واسْتَفْعَال لاسْتَفْعَلَ ومعناهما التكثير والمبالغة)[٤٢].

وعلى أية حال فمراد المصنف أنّ هذه الأبنية ليست مصادر وإنما هي أسماء وضعت لتكثير أصل الفعل، أي: أنّ نحو: التّهذَار مبالغة وتكثير للهَذر، والتّجوال للجولان، والتّصفاق للصّفق. ووافقه ركن الدين واستدل بما جاء في الكتاب، حيث قال:(اعلم أن سيبويه جعل(التَّفْعَال) تكثيرا ومبالغة لمصدر الفعل الثلاثي)[٤٣]، فذهب مذهبه، قائلا :(الحقّ مع سيبويه، لأنّه يقال التّلْعَاب ولا يقال : التَّلْعِيب ، فلو كان التّلْعَاب بمنزلة التّلْعِيب لقيل التّلْعِيب)[٤٤] ، ردّاً على مذهب الكوفيين الذي يجعل (التّفْعَال) بمنزلة (التّفْعِيل) وألف التكرار بمنزلة ياء التكرار[٤٥].

وتابع ركن الدين الجاربردي والنظام و نقرة كار فهم على رأي المصنف[٤٦]

أما الساكناني فقد استدرك على ابن الحاجب بأنّ الصحيح هو ما ذهب إليه الكوفيون، وهو: أنّها مصادر كالترديد والتحيّة لاطرادها من الثلاثيات ، وإفادتها التكثير لخصوصيّة باب(التَّفْعِيل) وهي من المصادر المزيدة القياسيّة ، و ليست من أسماء المصادر(٤٧).

وتابعه الخضر اليزدي، إذ قال: (وعند الكوفيين أنّ التّفْعَال من مصادر فَعّلَ، وهو حسن لكونه للتكثير والمالغة والباب لذلك، ولكونه نظيرا للتّفعيل باعتبار الحركات والسكنات ،... ولولا ورود التّفعيل أكثر منه لكان في كونه مصدرا للباب أقيس لاشتماله على ألف المصدر كالإفعال والفعال والافتعال)(٤٨)، ثم استدلّ بكلام سيبويه بأنّه يحتمل ذلك ، قال سيبويه: (ما تكثّر فيه المصدر من فَعَلتُ فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر كما أنّك قلت في فَعَلتُ: فَعّلتُ كثّرتَ الفعل، وذلك في قولك في الهذر:التّهذار، وفي اللعب: التّلعاب ، وفي الرد: الترداد)(٤٩) ، و لا أرى في كلام سيبويه ما يحتمل شيئاً من ذلك فمراده أنّه إذا أردت تكثير المصدر بنيته على(التّفْعَال) ، قال: (وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلتُ، ولكن لمّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلتُ على فَعّلتُ).(٥٠)

أرى – والله أعلم – أن لا مانع يمنع كون التّفْعَال ، من مصادر فَعّل فالباب يحتمل ذلك كونه يفيد التكثير والتّفْعَال وضع للتكثير والمبالغة ، ولكون التّفعَال نظيراً للتّفعيل بالحركات والسكنات وباعتبار الزوائد ومواقعها ، وابن يعيش جعله مصدراً ، قال: (وأمّا التَّفعال، فنحو: التَّقتال ، والتَّضراب ، وما أشبههما من نحو : التَّلعاب، والتَّرْداد ، والتَّسْيار، كلُّها مصادر بمعنى: السير، والقَتْل ، والضرْب ،واللعب ،والردّ وجاؤوا به لتكثير الفعل والمبالغةِ فيه) (٥١) ، أما كونه سماعيا أم قياسيا ، فقد قال النظام : (وهو كثير الاستعمال سماعيا ، يكاد يكون قياسيا)(٥٢).

أما أنّه لو كان التّلعَاب بمنزلة التّلعِيب، لقيل : التّلعِيب، فقد ردّ الرضي : (ولهم أن يقولوا: إنّ ذلك مما رُفض أصله)(٥٣).

ثم استدرك عليه النظام النيسابوري بناء(تِفْعَال) ، قال:(و التِّفْعَال – بالكسر– شاذ ، نحو : التِّبْيان و التِّلقاء، ولم يجيء غيرهما)(٥٤).

وهو ليس بمصدر و إنّما اسم مصدر، قال سيبويه: (وأما التِّبْيَان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرِّئْمَان وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بَيّنْتُ، كالغارة من أغَرْتُ، والنَّبات من أنْبتَ)(٥٥).

و أما قول النظام: ولم يجيء غيرهما ، قال ابن جماعة :(ومراده مما هو اسم مصدر، فلا ينافيه قول بعض أهل اللغة : أنّه جاء ستة عشر حرفا لا يكاد يوجد غيرها ، منها: التِّبيَان ، والتِّلقاء ، و يقال : مرّ تهواه من الليل، وتِبرَاك و تِعشَار ، وتِربَاع)(٥٦).

المصدر الميمي:

قال ابن الحاجب:(ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد على مَفْعَل قياسا مطردا كمَقْتَل و مَضْرَب ، أما مَكْرُم ، و مَعُون، ولا غيرهما ، فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمَكْرُمة و مَعُونة)[٥٧].

أي أنّ القياس في المصدر الميمي فتح العين، و مجيء الضم نادر، فقد جاء مكرُم ومَعُون، واستبعد الفراء كونهما مصدرين فحكم بأنهما جمع لمَكْرُمة و مَعُونة .

استدرك عليه الشراح[٥٨] في قوله:(ولا غيرهما)، قال ركن الدين:(و لقائل أن يمنع عدم مجيء غيرهما على هذا الوزن، فإنّه جاء هَلَكَ مَهْلَكًا ، و يَسَرَ مَيْسُرا، و أَلَكَ مَأْلُكا بمعنى: الرسالة)[٥٩].

و قيّد الجاربردي كلامه بقوله :(على الأفصح) ، لأنه جاء مهلُك – بضم اللام– وميسُر، و مألُك[٦٠].

وأورد ذلك الساكناني ، قال : (فإن قلت: إنّ القول بعدم ثالث باطل ، لثبوت مَهْلُك، و مَيْسُر ، ومَأْلُك – بالضم – قلت : قيل الأفصح فيها الفتح لا الضم)[٦١].

و أجاب عن ذلك بأنّ فيه نظر؛ لأنّ كلامه في الإعلال يدل على الإشاعة، وأورد قوله وهو:(و نحو: يقُوْم و يَبْيِع، و مَقُوم، و مَبيع بغير ذلك)[٦٢] ، ثم قوله في بحث الإسكان:(و مَفْعُل ، و مَفْعِل كذلك)[٦٣].

ربما لا داعي لهذا النظر، لأنّ كلام المصنف في الإعلال هو عن المفعول من الأجوف فأصل مَقُوم مَقْووم ثم أُعلت[٦٤].

أما النظام فقد قرر أنّ هذه الألفاظ التي استدركها الشراح غير فصيحة ولا صحيحة عند الأكثرين[٦٥].

وسيبويه نفى وجود هذا البناء، قال:(وليس في الكلام مَفْعُل بغير الهاء)[٦٦].

وتابعه ابن السرّاج ، بأنّه لم يأتِ على مَفْعُل بغير الهاء [٦٧] ، وقال ابن عصفور:(وعلى مَفْعُل :ولم يجئ إلَّا اسمًا، والهاء لازمة له ، نحو: مَزْرُعَة ومَشْرُقة ومَقْبُرَة. ولا يستعمل بغير هاء إلَّا أن يجمع بحذف الهاء)[٦٨].

والزبيدي روى ذلك عن الكوفيين ، قال:(قال أبو بكر: قد روى الكوفيون مَفْعُلا بغير هاء ، قالوا : مَكْرُم ، و مَعُور، و مَقْبُر)[٦٩].

و الحاصل أنّه لم يأت مَفْعُل بغير الهاء إلا نادراً أو غير فصيح ، والكوفيون يرون أنّ هذا البناء موجود في الكلام، لكن ليس على أنّه مفرد بل هو جمع، قال الرضي: (فعند الفراء مَفْعُل جمعا، و قد جاء مَهْلُك بمعنى الهَلَكة ، و مَأْلُك ، وله أن يدعي فيهما أنّهما جمعا مَهْلُكَة و مَأْلُكَة)[٧٠]، فالبناء غير ثابت ، و ما ورد بالضم فهو إما نادر – كما يرى ابن الحاجب– أو غير فصيح – على قول النيسابوري – ، ولا بأس باستدراك الشراح فإنّه قُد سُمع غير ما ذكره ابن الحاجب ، وركن الدين نقل ذلك عن الجوهري في الصحاح[٧١]، و ابن القطاع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر[٧٢].

مصدر الرباعي المجرد:

قال ابن الحاجب في مصدر الرباعي و ما أُلحق به: (و نحو : دَحْرَجَ على دَحْرَجَة، و دِحْرَاج بالكسر)[٧٣].

استدرك عليه ركن الدين واليزدي، بأن جعل فَعْلَلَة وفِعْلَال سيّان في مجيء المصدر من فَعْلَلَ عليهما ، قال ركن الدين: (أعلم أنّ الظاهر من قوله: " ونحو: دَحْرَجَ على دَحْرَجَة ، و دِحْرَاج" يدل على أنّ الفَعْلَلَة، و الفِعْلَال سيّان في مجيء مصدر فَعْلَلَ عليهما ، وليس كذلك؛ لأنّ المصدر من فَعْلَلَ غير المكرر على فَعْلَلَة فحسب، إلا إذا سُمع فِعْلَال) [٧٤].

ومثله اليزدي ، قال:(وفي هذا الأطلاق نظر ، لأنّ المقارنة بين اللفظين توهم تماثلها في الورود ، وليس الأمر كذلك، لأنّ فِعْلَال في غير المضاعف لا يشيع شيوع فَعْلَلة).[٧٥]

و قد أورد سيبويه الوزنين من دون أن يخصّ فِعْلَالا بالمضاعف أو أن يقيّد غير المضاعف بالسماع، و قدّم فَعْلَلَة باعتبارها عامة في مصادر فَعْلَل ولازمة لجميع الباب ، قال: (فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فَعْلَلَةٍ. وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو :دَحْرَجْتُه دَحْرَجَةً، وزَلْزَلْتُه زَلْزَلَةً، و حَوْقَلْتُه حَوْقَلَةَ)[٧٦].

ثم قال: (وقالوا: زلزلته زلزالاً، وقلقلته قلقالاً، وسرهفته سرهافاً)[٧٧] .

وقال السيرافي في شرحه الكتاب:(ولفَعْلَلْت مصدران :أحدهما فَعْلَلَة والآخر فِعْلَال، كقولك :سَرْهَفْتُه سَرْهَفَة وسِرْهَافا، والأغلب فيه الألزم الفَعْلَلَة؛ لأنها عامة في جميعها، وربما لم يأت فِعْلَال، نحو :دَحْرَجْتُه دَحْرَجَة، ولم يسمع دِحْرَاج)[٧٨].

وعبارة ابن القطاع كعبارة ابن الحاجب أي أنّه أورد الوزنين دون تغليب أحدهما على الآخر ، فكأنّه ساوى بينهما ، قال:(ويجيء مصدر فَعْلَلَ على فَعْلَلَة و فِعْلَال ، نحو : دَحْرَجَة و دِحْرَاجا)[٧٩]

وجعل ابن هشام فِعْلَالا قياسياً في المضاعف، وفي غيره سماعياً ،إذ قال في ذلك: (فِعْلَال :بالكسر، إن كان مضاعفا كزِلْزَال ووِسْوَاس، وهو في غير المضاعف :سماعي، كسَرْهَف سِرْهَافا)[٨٠].

يظهر من ذلك أنّ فَعْلَلَ إذا كان مضاعفا فمتفق على أنّ فَعْلَلَة و فِعْلَالا وزنان مقيسان في مصدره ، أما إذا كان غير مضاعف ، فإنّ فَعْلَلَة هو المصدر القياسي المطّرد و اللازم في جميع الباب، وأما (فِعْلَال) فمنهم من جعله سماعيا يحفظ ما جاء منه ولا يقاس عليه ، وتعليلهم في ذلك أنّ فَعْلَلَة يأتي مصدرا لجميع أفعال الباب ولم يمتنع شيء منها، أما فِعْلَال فلم يُسمع في بعضها ، كما ذكر ذلك السيرافي أنّه : لم يُسمع دِحْرَاج [٨١].

ومنهم من ساوى بينهما كما يظهر ذلك من كلام ابن القطاع ، وابن الحاجب ومن تبعه من الشراح ، كالساكناني فقد جعل الوزنين قياساً مطرداً ، قال: (أما نحو: دَحْرَجَ على دَحْرَجَة و دِحْرَاج – بالكسر – قياسا مطردا)[٨٢].

الذي يظهر أنّ ابن الحاجب يرى أنّ الوزنين مقيسان إلا إنّ فَعْلَلَة غالبة على فِعْلَال لذلك قدّم دَحْرَجة على دِحْرَاج، وتابعه على ذلك الشرّاح ، وهذا أحد القولين، أمّا استدراك ركن الدين واليزدي فلأنّهما يذهبان إلى القول الثاني ، وهو ما عليه أكثر العلماء، ولا ضير في القولين .

خاتمة البحث والنتائج

أعتمد في أكثر استدراكاتهم على ما ورد عن العلماء، ولا سيما سيبويه، وفي بعض الأحيان يكون مصدر استدراكهم رأيهم الشخصي، وقد يحتملون رأيا غير الذي ذهب إليه المصنف و لعلّ من الأسباب التي أدّت إلى هذا الاستدراك هو اختلاف المذاهب، فقد يميل شارح ما إلى مذهب مغاير لمذهب المصنف، إذ يراه الأصوب، و كذلك من أسبابه كثرة اختصار المصنف ، وإيجازه للمسائل؛ ممّا يحتاج إلى زيادة تفصيل وبيان ، وإضافة ما يقتضيه الكلام ليكون مستوفياً، وقد أغفل المصنف عن كثير من الأمور، أو أهملها وكان للشرّاح الحقّ في استدراكها.

ففي مصادر الثلاثي المجرّد استدرك عليه ركن الدين أوزاناً أخرى، كان قد أوردها ابن القطاع، وفي ذلك يظهر تنبّه الشارح، وسعة اطلاعه، كما أورد الشرّاح مصادر المبدوء بهمزة وصل، إذ أجملها المصنف بقوله: (والباقي واضح) وفي ذلك زيادة توضيح وبيان، وبعض استدراكاتهم محل إشكال، وخلاف قد لا يؤخذ على المصنف عدم ذكرها، كاستدراكهم ألفاظا أخرى غير (مَكْرُم، ومَعْون) أنّها جاءت على (مَفْعُل)، وقد منع المصنف وجود غيرهما؛ لأنّه في ورود غيرهما كـ (مَهْلُك، ومَيْسُر) نظر، فقد تكون لغة غير صحيحة، أو غير فصيحة، كما صرّح بذلك النظام النيسابوري، ومجمل القول: إنّه أصاب الشرّاح في أكثر استدراكاتهم، ولا بأس في بعضها، وبعضها ضعيفة، قد لا يؤخذ على المصنف إهمالها.

الهوامش:

(١) التعريفات: الجرجاني: ٢١ .
(٢) ينظر: دروس للشيخ محمد المنجد: ١٩٠ ٣ .
(٣) الشافية: ١٣٥ .
(٤) ينظر : الكتاب ٥١٤ وما بعدها .
(٥) المفصل : ٢٧٤ .
(٦) شرح ركن الدين : ٤٧٤ .

(٧) المصدر نفسه ، وعبارة ابن القطاع هي : (وأكثر ما وقع من المصادر للفعل الواحد أربعة عشر مصدراً واثنا عشر مصدر) ثم ذكر الأمثلة التي أوردها ركن الدين ، ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٨٢ .

(٨) الشافية : ١٣٦ ، وما بعدها .

(٩) ينظر: المصدر نفسه : ١٣٧، وينظر في مصادر الثلاثي : نزهة الطرف في علم الصرف : ١٧ وما بعدها، والتكملة : أبو علي الفارسي : ٥١٧، وما بعدها ، دقائق التصريف : ابن المؤدب : ٦٠ وما بعدها

(١٠) ينظر :اتحاف الطرف في علم الصرف : ياسين الحافظ : ٨٨ ، ٨٩ .

(١١) دقائق التصريف: ٦٠، وينظر: الشافية: ١٣

(١٢) ينظر : الشافية : ١٣٨ .

(١٣) ينظر : شرح ركن الدين : ٤٨٤ .

(١٤) ينظر : شرح الخضر اليزدي : ١٠٤.

(١٥) المفتاح في الصرف : عبد القاهر الجرجاني: ٦٤ .

(١٦) نزهة الطرف : ٢١ .

(١٧) شرح ركن الدين : ٤٨٤.

(١٨) البيت لم يعرف قائله ، نقلته عدد من مصادر اللغة ، منها : الخصائص ، و الأشموني : ٢٣٥\٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل : ٧٢\٤ . ينظر في المصادر التي نقلته : حاشية شرح ركن الدين : ٤٨٤،هامش: ٦

(١٩) الشافية : ١٣٨ .

(٢٠) شرح اليزدي : ١٠٦ .

(٢١) شرح النظام : ٧٦ .

(٢٢) الإيضاح : ١\ ٦٣٣ .

(٢٣) ينظر :شرح المفصل: ٧٢\٤ . والأصول: ١٣٢\٣ ، وشرح الأشموني ، الخصائص : ٣٠٤\٢ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام : ٢٠٣\٣ .

(٢٤) ينظر شرح ركن الدين : ٤٨٨ ، وشرح الجاربردي : ٧٩ ، وشرح النظام : ٧٨ ، وشرح نقرة كار : ٤١ .

(٢٥) الشافية : ١٤٠.

(٢٦) ينظر : شرح الساكناني : ١٩٨ .

(٢٧) المصدر نفسه : ١٩٨ ، ١٩٩ .

ينظر: شرح الأشموني: ٢٣٦\٢ ، و شرح المفصل : ٥٥\٤ ، وأوضح المسالك : ٢٠٤\٣ ، نزهة الطرف : ٢٢ .

(٢٨) الشافية : ١٤٠ .

(٢٩) ينظر : شرح الجاربردي : ٧٩ ، وشرح نقرة كار : ٤١ .

(٣٠) ينظر : شرح الساكناني : ١٩٩ .

(٣١) ينظر : شرح ركن الدين : ٤٨٩ .

(٣٢) شرح الخضر اليزدي : ١٠٧ .
(٣٣) ينظر : شرح النظام : ٧٩ ، ٧٨ .
(٣٤) المصدر نفسه .
(٣٥) ينظر : المصدر نفسه .
(٣٦) ينظر : أوضح المسالك:٢٠٤١٣ ، وشرح الأشموني : ٢٣٦١٢ ، و شرح المفصل : ٥٦١٤ .
(٣٧) ينظر : المصادر السابقة ، و شرح ركن الدين : ٤٨٩ وهامش الصفحة ، و أسس الدرس الصرفي في العربية: كرم محمد : ٧٩ ،٨٠ ، و التطبيق الصرفي : عبده الراجحي : ٧٠ ، ٧١ .
(٣٨) الشافية : ١٤٠ .
(٣٩) ينظر : شرح النظام :٧٩ ، وشرح ركن الدين : ٤٩١ ، وشرح نقرة كار : ٤١ ، ٤٢ .
(٤٠) شرح الساكناني : ١٩٩ .
(٤١) شرح الخضر اليزدي : ١٠٧ .
(٤٢) شرح ركن الدين : ٤٩٠ ، وينظر : الكتاب : ١٤ \ ٨٣ ، ٨٤ .
(٤٣) المصدر نفسه .
(٤٤) ينظر : ارتشاف الضرب :١٢\ ٥٠٠ ، والمخصص : ابن سيدة : ٤ \ ٣١٦ .
(٤٥) ينظر : شرح الجاربردي : ٨٠ ، وشرح النظام :٧٩ ، وشرح نقرة كار : ٤١ ، ٤٢ .
(٤٦) ينظر : شرح الساكناني : ٢٠٠ ، وارتشاف الضرب :١٢\ ٥٠٠ ، والمخصص : ابن سيدة : ٤ \ ٣١٦ ،
(٤٧) شرح المفصّل : ١٤\ ٦٧ .
(٤٨) شرح الخضر اليزدي : ١٠٧ .
(٤٩) الكتاب : ٤ \ ٨٣ ، ٨٤ .
(٥٠) المصدر نفسه .
(٥١) شرح المفصّل : ٣٣٧١٥ .
(٥٢) شرح النظام : ٧٩ .
(٥٣) شرح الرضي : ١٦٧ .
(٥٤) شرح النظام : ٧٩ .
(٥٥) الكتاب : ٨٤١٤ .
(٥٦) حاشية ابن جماعة لشرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب حتى باب الجمع (دراسة وتحقيق): فهد محمد ديب الجمل :٤٤٥ .
(٥٧) الشافية : ١٤١ .
(٥٨) ينظر : شرح ركن الدين : ٤٩٦ ، وشرح اليزدي: ١١٠ ، و شرح الجاربردي :٨١ ، و شرح نقرة كار : ٤٢ .
(٥٩) شرح ركن الدين : ٤٩٦ .

(٦٠) ينظر : شرح الجاربردي : ٨١ .

(٦١) شرح الساكناني : ٢٠٣ .

(٦٢) الشافية : ٣٤٣ .

(٦٣) المصدر نفسه : ٣٥٤ .

(٦٤) ينظر: شرح الساكناني : هامش صفحة٢٠٤ .

(٦٥) ينظر : شرح النظام : ٨١ .

(٦٦) الكتاب : ٢٧٣\٤ .

(٦٧) ينظر : الأصول : ٢٠٨\٣ .

(٦٨) الممتع الكبير في التصريف : ٦١ .

(٦٩) الاستدراك على سيبويه : ٢٤.

(٧٠) شرح الرضي : ١٦٩\١ .

(٧١) ينظر : شرح ركن الدين : ٤٩٥ ، والصحاح : مادة (هلك).

(٧٢) ينظر :شرح ركن الدين : ٤٩٦ ، و أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر: ١٦٣ .

(٧٣) الشافية : ١٤٤ .

(٧٤) شرح ركن الدين : ٥٠٤ .

(٧٥) شرح اليزدي : ١١٢ .

(٧٦) الكتاب:٨٥\٤ .

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) شرح كتاب سيبويه : السيرافي : ٤٦١\٤ .

(٧٩) أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر : ٣٨٢ .

(٨٠) أوضح المسالك : ١٠٥\٣ .

(٨١) ينظر : المصادر السابقة ، وشرح المفصل : ابن يعيش : ٥٦\٤ ، و شرح الرضي : ١١ ١٧٨ ، و شرح ركن الدين : ٥٠٤ ، وهامش الصفحة .

(٨٢) شرح الساكناني : ٢٠٨، و ينظر: شرح الجاربردي : ٨٣ ، وشرح نقرة كار: ٤٣ ، و شرح النظام : ٨٢ .

المصادر والمراجع:

- القران الكريم.
١-أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القَطَّاع الصقلي، تح: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩ م.
٢-إتحاف الطرف في علم الصرف: ياسين الحافظ، مكتبة لسان العرب، دار العصماء، دار اقبال.
٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٤-الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا : لأبي بكر محمد بن الحسن الأشبيلي الزبيدي، باعتناء المستشرق الأيطالي اغناطيوس كويدى ، طُبع في روما،١٨٩٠م.
٥-أسس الدرس الصرفي في العربية: د.كرم محمد زرندح، ط٤، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٦-الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان -. بيروت
٧-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٨-الإيضاح في شرح المفصّل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تح: د.موسى بنّاي العليلي، الناشر: دار إحياء التراث الاسلامي .
٩-التطبيق الصرفي: د. عبده الراجحي، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت.
١٠-التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط١ ، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
١١- التكملة:لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
١٢-حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، حتى باب الجمع، تح: فهد محمد ديب الجمل، إشراف: أ.د محمود محمد العامودي، و د.أبراهيم رجب بخيت، الجامعة الاسلامية بغزة، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م ، (أطروحة).
١٣- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤.
١٤- دروس للشيخ محمد المنجد المؤلف: محمد صالح المنجد مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، http://www.islamweb.net

١٥- دقائق التصريف: لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تح: أ.د حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر- دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .
١٦- الشافية في علمي التصريف و الخط: لابن الحاجب جمال الدين أبي عمرو بن عثمان بن أبي بكر الدّوبني، تح: د. حسن أحمد العثمان الشافيجي، الناشر: المكتبة المكيّة، ط٢، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م .
١٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
١٨- شرح الشافية: فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي، تح: د. ثامر ناصر حسين طعيمة العبيدي، الناشر: مكتبة نور الحسن للطباعة و التنضيد، ط١، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م .
١٩- شرح الشافية: للخضر اليزدي، تح: حسن أحمد الحمدو العثمان، إشراف: أ.د أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م ، (رسالة).
٢٠- شرح الشافية: للسيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار،الناشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
٢١- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدّم له: د.إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٢- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف: ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي، تح: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، إشراف: أ.د عبد العزيز محمد فاخر، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣-١٤١٤ هـ، (رسالة).
٢٣- شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، تح: ثريّا مصطفى عقاب، أشراف: أ.د محمد أبراهيم البنّا، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٢٤- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، و محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٥- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
٢٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٢٧- الكافية في شرح الشافية: محمود بن محمد الأراني الساكناني ، ت: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، إشراف: أ.د عبد العزيز محمد فاخر، الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة، ١٤١٧-١٤١٨ هـ، (أطروحة).
٢٨- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ،تح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٩- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٣٠- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٣١- المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني، تح: د.علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .
٣٢- المفصل في صنعة الإعراب المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، تح: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال- بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م .
٣٣- نزهة الطرف في علم الصرف: أحمد بن محمد الميداني، تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت .